



معرف الكائن الرقمي للمقال: (DOI)10.54239/2319-023-002-005

النظام الجبائي عهد الدولة الأموية وأثره على الحياة العامة بالريف الأندلسي (138-422هـ/ 756-1031م)

The Fiscal System under the Umayyad State and its Impact on Public Life in Rural Andalusia (138- 422H/ 756- 1031A.D)

ط د/ بدرة بوتليليس*

مخبر البحوث الاجتماعية والتاريخية

جامعة مصطفى اسطيمبولي-معسكر-/الجزائر

badra.boutlilis@univ-mascara.dz

د/ محي الدين صف الدين

moheiddine.saffeiddine@univ-mascara.dz

تاريخ القبول: 2024/11/15

تاريخ المراجعة: 2024/08/14

تاريخ الإرسال: 2024/08/04

الملخص:

تعد الجباية إحدى وسائل السياسة المالية، والتي تحصيل من ضرائب مختلفة، تقتطعها الدولة من أملاك رعيّتها نقدا أو عينا، وتصبو من وراء ذلك توفير العيش الرغيد لهم والرفاه الاقتصادي في ظل مجتمع متكافل، مراعية في ذلك تغطية مختلف نفقات الدولة، لأنها مورد رئيسي لخزانتها.

باعتبار المال جزء من زينة الحياة الدنيا، حرصت الدولة الأموية بالأندلس على حفظه واستزادته، وعملت على ترسيخ قواعد النظام الجبائي بها بما يتماشى والدين والشرع الإسلامي، وتنظيمه تنظيمًا محكمًا، وبما أن الريف حيّز جغرافي ومصدر للثروة بالمنطقة حرصت على فرض ضرائب مختلفة على الإنتاج الزراعي والحيواني مثل الزكاة والخراج والعشور إضافة إلى الجزية، وهي ضرائب أقرها الشرع، و ضرائب أخرى كضريبة القطيع

* ط.د/ بدرة بوتليليس /الجزائر.



والحشود والمغارم وغيرها، وهذه الأخيرة تعتبر ضرائب مستحدثة وضعها حكام بنو أمية لضرورة اقتصادية و اجتماعية وحتى عسكرية.

لجبي تلك الضرائب وضع جهاز محكم سهر على تسييره موظفون أكفاء على مستوى أقاليم الأندلس وأريافها، ساهموا من خلاله في إغداق الخزينة بالأموال، والذي انعكس بصفة إيجابية على جميع مناحي الحياة بالمجتمع الأندلسي عامة وساكنة الريف خاصة.

وللرغبة في مناقشة الموضوع سلطنا الضوء على النظام الجبائي ببلاد الأندلس وأحوازها متبعين خطة لمعالجته إذ قسمناها إلى جزئين خصص الأول لدراسة الجباية وأصنافها المختلفة سواء شرعية كانت أو مبتدعة، والجزء الثاني خصص للهيئة الإدارية التي أشرفت على هذا التنظيم، مبرزين إسهاماتها في تحسين أوضاع العامة وموضحين الانعكاسات المختلفة لعملية الجبي في أرياف الأندلس.

الكلمات المفتاحية: الجباية؛ الريف الأندلسي؛ الدولة الأموية؛ العامة؛ الزكاة؛ المغرم؛ الكور؛ القومس.

Abstract:

Levy is one of the means of fiscal policy, which is derived from various taxes, deducted by the State from its patronage property in cash or in kind, and thus seeks to provide them with a good living and economic well-being in an interdependent society, taking into account the various expenses of the State, as it is a major resource for its treasury.

Considering that money is part of the decorations of the world's life, the Umayyad State of Andalusia has ensured that it is preserved and restored. It has endeavoured to consolidate the rules of the regime in line with religion and Islamic law. as a geographical area and a source of wealth in the region, various taxes on agricultural and animal production such as Zakat, Kharg and Ashar, as well as tribute, have been imposed. Taxes approved by the Shara, other taxes such as herd tax, crowds, smokers, etc. The latter are considered to be taxes introduced by the rulers of the patriarchs of illiteracy for economic, social and even military necessity

To meet those taxes, a tight body was set up to ensure that competent employees at the level of the Andalusian territories contributed to the treasury's sealing of funds, which was positively



reflected in all spheres of life in Andalusian society in general and in rural dwellings in particular.

In order to discuss the topic, we highlighted the Andalusian fiscal system and its holdings following a plan to address it. The first part was devoted to the study of levies and their various varieties, whether legitimate or innovative. The second part was devoted to the governing body that oversaw this organization, highlighting its contributions to improving public conditions and illustrating the different repercussions of the foration process in the countryside of Andalus.

Keywords: levy; rural Andalusia; The Umayyad State; General; Zakat; The fond; Cor; The Arcs.

- مقدمة:

يعتبر المال عصب الحياة وشريانها وقوامها في الدول، إذ به تستقيم شؤونها وتلبي حاجيات ساكنتها في جوانب عدة، لذا دأب خلفاء بنو أمية بالأندلس (138-422هـ/756-1031م) على وضع نظام مالي محكم ساهم في إرساء وتقوية دعائم الاقتصاد الأندلسي واستقراره، الأمر الذي ساهم في إبراز التفوق الاقتصادي للمنطقة وللمسلمين آنذاك. وقد تميّز ذلك النظام بسياسة مالية متعددة الموارد، تستند في تطبيقها إلى قواعد وأسس مستقاة من الشرع الإسلامي، وتمثل الجباية المصدر الأول لدر المال وإغداق لخزينة الدولة، والتي جعلها الله سبحانه وتعالى نصيباً للدولة من مال رعيته، مصداقاً لقوله تعالى في سورة الذاريات الآية 19: "وَفِي أَمْوَالِهِمْ حَقٌّ لِّلسَّائِلِ وَالْمَحْرُومِ"، وحق الحاكم من مال المحكوم سوى فيها بين المسلم وغير المسلم، وباعتبار الريف الأندلسي جزءاً من جغرافية المنطقة فقد شكل مصدراً رئيسياً لمواردها المالية، خاصة وأنه الممول الأساسي لها بالمحاصيل الزراعية المختلفة والثروة الحيوانية ولضمان استمرارية الإنتاج الزراعي وتزايد عائداته عملت الدولة الأموية على تشكيل نظام جبائي فعال يتكون من ضرائب متنوعة بين شرعية منوطة بما أقره ديننا الحنيف كالزكاة والعشور والخراج التي كانت تفرض على المحاصيل المختلفة والثروات، وأخرى وضعية لجأت إليها السلطة الحاكمة كلما اقتضت الضرورة والحاجة لذلك، بغية تحقيق المنفعة العامة.

وباعتبار النظام الضريبي حلقة وصل بين السلطة الحاكمة والرعية تطلب تنظيمًا وتنسيقًا مستمرًا ساهم في خلق آلية للرقابة وفرض الالتزام الضريبي، فأتخذت نظم عديدة لجمع الإيرادات تُسيرها هيئة مكلفة تضمن التوزيع العادل للأعباء المالية، وتتجاوز بذلك الضغط على الفلاحين.

لتكون إشكالية البحث: كيف كان النظام الجبائي على عهد الدولة الأموية وأثاره على الحياة العامة بالريف الأندلسي؟ لتتبعها بأسئلة فرعية: ماهي إسهامات الجباية وأوجه إنفاقها؟ وكيف انعكس ذلك على الحياة العامة بالبادية الأندلسية؟

إن الهدف من العمل على الموضوع هو محاولة إبراز أنواع الضرائب وطرق تحصيلها في سياقها التاريخي والتعرف على الهيئة المشرفة على ذلك ومساهمة ذلك في التطور الاقتصادي والرفاه الاجتماعي لساكنة الأندلس، أما تركيزنا على الريف فكانت الغاية من ذلك توضيح تنظيمات المجتمعات الريفية ومختلف الطرائق التي اعتمدتها السلطة الحاكمة لضمان الاستقرار المادي بها ومحاولة إيجاد آلية لتوازن بين المداخل والمصاريف بغية دعم التنمية بالمنطقة.

أما عن طبيعة المنهج المتبع فقد اعتمدنا على المنهج التاريخي باعتبارنا نتحدث عن حقبة تاريخية معينة وهي الدولة الأموية، بالإضافة إلى اعتمادنا على الوصف في الكثير من الأحيان لما تتطلبه الدراسة، زد على ذلك اعتمادنا على المنهج الإحصائي من خلال إظهارنا لمقدار الجباية السنوية ومركزين في ذلك على تحليل تلك الإحصائيات.

ولكن قبل الإجابة عن الأسئلة المطروحة قسمنا البحث إلى جزئين: الأول خصصناه للجباية وتعريفها لغة واصطلاحاً ثم تعرضنا إلى أصنافها المختلفة، لنكشف من خلال ذلك عن غياهب التنظيم الضريبي بالريف الأندلسي، أما الثاني فعرّجنا على الهيئة المكلفة بالتحصيل المادي وإسهامات هذا التحصيل على الحياة العامة للساكنة به، وانعكاساته الإيجابية والسلبية.

1- الجباية وأصنافها عهد الدولة الأموية بالأندلس:

أولى التشريع الإسلامي عناية كبيرة بالموارد الجبائية، كونها تسهم بدرجة كبيرة في تغطية نفقات الدولة، وتتفادى من خلالها العجز في الميزانية العامة، وتعددت الضرائب

في المجتمع الأموي واختلفت باختلاف الفترات السياسية والأوضاع الاقتصادية غير أنه قبل الولوج في تفاصيلها لابد من تعريف الجباية:

1-1-تعريف الجباية لغة واصطلاحاً:

1-1-1-لغة: تشير معاجم اللغة إلى أن مصطلح الجباية مشتق من الفعل الثلاثي جَبَى يعني، والجيم والباء إذا اقترنتا تعني تجمع الشيء (ابن فارس أحمد، د. ت: 423/1)، ويقال جَبَى الخراج ويجباه ويجبيه أي جمعه وتحصيله من جهات متفرقة (الزمخشري محمود، 1: 122/1998)، مصداقاً لقوله تعالى: "وَقَالُوا إِن نَّبِيعَ الْهُدَى مَعَكَ نَتَخَطَّفُ مِنْ أَرْضِنَا أَوْ لَمْ نُمَكِّنْ لَهُمْ حَرَمًا آمِنًا يُجَبَى إِلَيْهِ ثَمَرَاتُ كُلِّ شَيْءٍ رِزْقًا مِنْ لَدُنَّا وَلَكِنَّ أَكْثَرَهُمْ لَا يَعْلَمُونَ" (سورة القصص، الآية: 57)، كما تحمل مفهوم الإختيار لقوله تعالى: "مَا كَانَ اللَّهُ لِيَذَرَ الْمُؤْمِنِينَ عَلَى مَا أَنْتُمْ عَلَيْهِ حَتَّى يَمِيزَ الْخَبِيثَ مِنَ الطَّيِّبِ وَمَا كَانَ اللَّهُ لِيُطْلِعَكُمْ عَلَى الْغَيْبِ وَلَكِنَّ اللَّهَ يَجْتَبِي مِنْ رُسُلِهِ مَنْ يَشَاءُ فَأَمِنُوا بِاللَّهِ وَرُسُلِهِ وَإِنْ تُؤْمِنُوا وَتَتَّقُوا فَلَكُمْ أَجْرٌ عَظِيمٌ" (سورة آل عمران، الآية: 179).

وقد وصفها ابن المنظور بأنها استخراج الأموال من مظانها (ابن منظور محمد، د. ت: 14 / 128)، وتحمل الجباية أو الجبي معنى الحوض الذي يستقى منه الماء (الفراهيدي الخليل بن أحمد، د. ت: 6/ 92).

1-1-2-اصطلاحاً: الجباية مبلغ مالي تأخذه السلطة الحاكمة من رعيّتها قصد تمويل نفقاتها، عينية كانت أم نقدية (بسبح احمد حسن، 1998: 111)، ويعرفها ابن خلدون على أنها الحصيلة، وكل مورد مالي يدخل خزينة الدولة، وهي تختلف عن الخراج والإنفاق (ابن خلدون عبد الرحمن، 2004: 265).

في حين تعرّفها الكتب الاقتصادية المعاصرة على أنها اقتطاعات تفرضها الدولة على الأفراد لتغطية نفقاتها، ويدفعها الفرد جبراً إلى الهيئات العامة أو المحلية ليساهم في الأعباء العامة (المجذب رفعت، 1971: 27).

ومن خلال تلك التعاريف نستشف أن مفهوم الجباية لم يتخط معناه الشرعي الذي يؤكد على عملية الجمع لمختلف الموارد والتي تعتبر واجبة في حق الفرد سواء كان مسلماً أو غير مسلم وهذا ما أقره الشرع الإسلامي نصاً وقياساً، مصداقاً لقوله تعالى: "وَفِي أَمْوَالِهِمْ حَقٌّ لِلْسَّائِلِ وَالْمَحْرُومِ" (سورة الذاريات، الآية: 19)، وما اتفق عليه علماء

الأمة اجتهادا، وقد أورد ذلك الماوردي في كتابه الأحكام السلطانية بالتفصيل (الماوردي علي، 1989: 181).

وتجدر الإشارة إلى أن مصطلحي الجباية والضرائب يقتربان ببعضهما البعض، غير أنه يمكننا أن نفرق بينهما كون الجباية مصطلح عام وشامل يحوي في طياته كل أنواع الضرائب والرسوم والإتاوات.

2-1- أصناف الجبايات على عهد الدولة الأموية بالأندلس (138-422هـ/ 756-1031م):

لم تكن الزكاة والجزية المصدران الوحيدان للموارد المالية بالأندلس بل تباينت وتنوعت الجبايات، وهذا ما يؤكد ابن حوقل في قوله: " صدقات البلد وجباياته وخرجاته وأعشاره وضماناته ومراصده وجواليه وما يقبض من الأموال الوافرة على المراكب الواردة والصادرة عنهم والرسوم على بيع الأسواق " (النصبي بن حوقل، 1992: 108)، فنميز بذلك بين نوعين منها والمتمثلة في:

1-2-1- الضرائب الشرعية: وهي الضرائب التي ورد في شأنها نص في الكتاب والسنة النبوية وفي اجتهاد فقهاء الأمة ونذكر منها:

1- الزكاة: وهي مقدار من المال فرضه الله لمن يستحقونه (حبردان طاهر حيدر، 1999: 209)، إن الزكاة والصدقة كلمتان مترادفتان ببعضهما ووجبت على المسلم (الماوردي، 1989: 145)، وقد حصرها الشرع الإسلامي في ثلاثة أوجه؛ الحرث والعين والماشية (مالك بن أنس، 1985: 245/17)، مصداقا لقوله تعالى: "خُذْ مِنْ أَمْوَالِهِمْ صَدَقَةً تُطَهِّرُهُمْ وَتُزَكِّيهِمْ بِهَا وَصَلِّ عَلَيْهِمْ إِنَّ صَلَاتَكَ سَكَنٌ لَهُمْ وَاللَّهُ سَمِيعٌ عَلِيمٌ" (سورة التوبة، الآية: 103)، لم تفرض الزكاة في الدولة الأموية في بدايتها بل كانت تقدم بعيدا عن بيت المال من قبل الفاتحين والتابعين، باعتبارها ركن من أركان الإسلام (لطوف نوري عزاوي، 2015: 1/131)، فإن أمراء بني أمية حرصوا على تطبيقها وفق ما ورد في أحكام الشريعة الإسلامية، فكان الفلاحون يدفعون عشر ما تخرجه الأرض من زروع وثمار حين يكتمل نصابها (لطوف عزاوي، 2018: 2/45)، وتشير المصادر أن هذا الركن فرض بالأندلس في عهد الأمير الحَكَم بن هشام الربضي (180-206هـ/ 796-822م)، خاصة على قرى

وأقاليم قرطبة (Cordoba) مما أدى بساكنة أرباضها للثورة عليه (القرطبي ابن حيان، 2003: 162).

وقد وضع العذري سجلا لأقاليم قرطبة (Cordoba) والقرى التابعة لها مقدار ما يجبي من بعض أقاليمها وقراها، إذ أحصى في كتابه حجم المدفوعات من الضرائب العينية والنقدية لـ 773 قرية، تقدم 693 قرية ما يقارب 2664 مُد (ينظر التعليق رقم: 1) و 32 قفيز من القمح و 4790 و 56 قفيز من الشعير (ينظر التعليق رقم: 2)، وهذا الإحصاء يسوقنا إلى الجزم بأن النمط الزراعي الغالب بالأندلس كان يقوم على الزراعة المعاشية والمتمثلة في غلتي القمح والشعير (العذري أحمد، 1965: 124)، وهاته الإحصائيات غير دقيقة كونها لم تشمل جميع أقاليم قرطبة (Cordoba) والأندلس على حد سواء، وكذا تناقضها مع ما أورده ابن غالب في كتابه فرحة الأنفس، والذي قدر مدفوعات الحبوب بـ 7646 مُد من الشعير و 4600 مُد من القمح على عهد الأمير الحَكَم بن هشام (ابن غالب، 1955: 306/1).

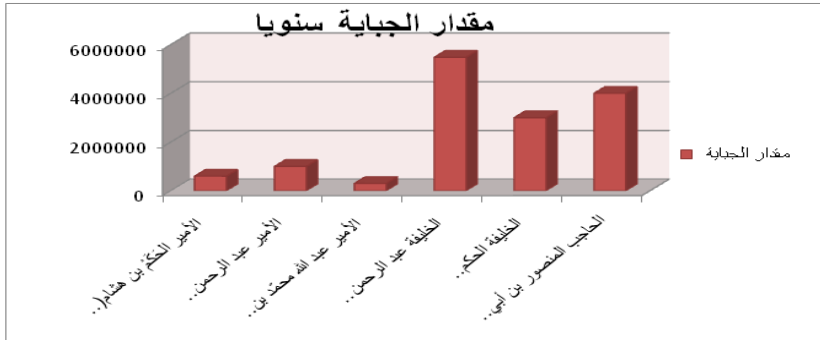
2- الخراج: ويقصد به خراج الأرض (يعقوب بن إبراهيم، 1979: 23)، وهي ضريبة تفرض على الأرض الزراعية سواء تلك التي فتحت عنوة أو التي فتحت صلحا (خابط صباح عزيز، 2017: 44)، وتقدر قيمة الجباية بها حسب جودتها وخصوبتها ونوعية المحصول وأسلوب الري بها.

وقد اعتمدت بالأندلس العديد من الطرق لجباية خراج الأراضي، منها نظام المحاسبة، وفيه يؤخذ الخراج عينا أو نقدا من الفلاح الأندلسي، وفي بعض الأحيان يكون الاثنان معا، وكذا نظام المقاسمة والمبني على أخذ المحصول، إضافة إلى نظام المقاطعة الذي يتم على أساس اتفاقيات مبرمة بين الحكومة والمتقبلين (العياشي ورده بلقاسم، 2021: 721/3).

وتذكر المصادر التاريخية أن الخراج كثر في عهد الدولة الأموية بالأندلس نظرا لاهتمام الأمراء باستصلاح الأراضي البور، وكذا اهتمامهم بشؤون الزراعة والري بها (القلقشندي أحمد بن عبد الله، 1919: 54/13)، والجدول الآتي يوضح واردات بيت المال من جباية الخراج في عهد بعض أمراء وخلفاء بني أمية وعهد الحاجب المنصور بن أبي عامر:

مقدار الجباية	الحاكم
600000	الأمير الحَكَم بن هشام (180-206 هـ / 796-820 م)
1000000	الأمير عبد الرحمن الأوسط (206-238 هـ / 822-852 م)
300000	الأمير عبد الله محمد بن عبد الرحمن (275-300 هـ / 888-912 م)
5480000	الخليفة عبد الرحمن الناصر (300-350 هـ / 912-961 م)
3000000	الخليفة الحكم المستنصر (350-366 هـ / 961-976 م)
4000000	الحاجب المنصور بن أبي عامر (366-392 هـ / 938-1002 م)

الوحدة: بالدينار.



الشكل رقم 01: أعمدة بيانية توضح حجم ومقدار الجباية السنوية للحكام الأمويين بالأندلس.

التحليل والتعليق: إذ ما درسنا معطيات الجدول (1) وإسقاطاتها على الشكل البياني رقم (1) فإننا نلاحظ أن:

جباية خزينة بني أمية بالأندلس غير دقيقة المقادير، لأنها وردت متناثرة في المصادر المختلفة، فلم تصلنا تفاصيل محكمة عن كل المدن وثغور الأندلس، فلذا جاء الطرح شاملا وغير مفصل (ابن غالب، 1955: 306)، كما تجدر الإشارة إلى أن إحصائيات هذا الجانب تختلف من مصدر إلى آخر، غير أنه يمكننا أن نجزم بوجود ذلك التفاوت بين فترات حكم الأمراء الأمويين (المقري، 1949/ 1: 541)، فالجباية في عهد الأمير الحَكَم الربضي وابنه الأمير عبد الرحمن الأوسط قليلة مقارنة بمن جاء بعدهما



من الخلفاء، فكانت الجباية تتم عبر أقاليم معلومة إذ وصلت بإقليم إلبيرة (Elvira) مثلا 109603 دينار نقدا، وكورة (ينظر التعليق رقم:3) الجزيرة الخضراء (Algeciras) 10873,6 ديناراً، في حين بلغت في مدينة لبلبة (Niebla) 15627 ديناراً، والمرية (Almeria) التي بلغت أضعافاً كبيرة (العذري، 1965: 120)، وذلك بسبب إرساء معالم الدولة وبداية الاستقرار بالأندلس ومواجهة الفتن والتمردات، لترتفع في عهد الأمير عبد الرحمن الأوسط إلى مليون دينار من الكور والقرى (دويار حسين يوسف، 1994: 376)، وقد عرف عصره بالازدهار في الجانب الزراعي والصناعي، كما نشطت التجارة مما ساهم في غنى الأندلس وبروزها كقوة اقتصادية آنذاك لتصبح محجاً للتجار في ذلك الزمن (لطوف نوري عزاوي، 2018: 88/2)، بينما عرفت السنوات التي توالى بعد حكمه تراجعاً ملحوظاً، ومرد ذلك إلى حركات الفتن والانفصال التي عرفتها الأندلس واللااستقرار الذي شهدته قراها وأريافها وتمنع الساكنة من دفع الضرائب خاصة في عهدي الأمير محمد بن عبد الرحمن (238-273هـ/821-858م) وابنه الأمير المنذر (273-275هـ/821-823م)، ولعل أبرزها الحركات التي كانت تدعو إلى الانفصال في قرطبة (Cordoba) وماردة (Merida) (لطوف عزاوي، 2018: 84/2)، في حين شهدت فترة حكم الخليفة عبد الرحمن الناصر أعلى قيمة خراجية، حتى أن ابن حوقل وصف مقدار الجباية في عهده بأنه لم يكن في بيت مال مثلها قط، وذكر أنها وصلت إلى عشرين مليون دينار، لما شهدته فترة حكمه من استقرار سياسي وقضاء على التمردات، والذي اعتبرت فترة حكمه بالعصر الذهبي في الأندلس (ابن حوقل، 1992: 112)، لتتزايد مداخيل الجباية تدريجياً في عهد الخليفة المستنصر وتصل إلى ثلاث ملايين دينار (العذري، 1965: 121).

أما في عهد الدولة العامرية، وبالتحديد عصر المنصور بن أبي عامر، فقد عرفت مداخيل بيت المال تزايداً لكثرة غنائم الجهاد وأموال السبي، فعمم بالأندلس الرخاء الاقتصادي والرفاهية الاجتماعية حتى أن المنصور لقب بالجلاب (ينظر التعليق رقم: 4)، (القحطاني علي أحمد عبد الله، 1941: 254).

وتجدر الإشارة إلى أن الجباية في عهد هؤلاء الحكام لم تكن نقدية فقط بل مست محاصيل عينية ومنتجات مختلفة كالقمح والشعير وغيرهما، فعلى سبيل المثال لا



الحصر اجتبي في عهد الأمير الحَكَمُ الرُبُضي وابنه الأمير عبد الرحمن من كورة البيرة (Elvira) ما قيمته 109603 دينار نقدا وألف رطل من الحرير وألف رطل من العصفور ومن غلة المعادن 42 ألف و1200 قسط (ينظر التعليق رقم: 5) من الزيت (العذري، 1965: 93).

3- الجزية: وهي الضريبة التي فرضت على أهل الذمة النصارى واليهود الذين يعيشون في الديار الإسلامية مقابل تقديم الحماية لهم (قرني حسن، 2012: 332) وهي واجبة استنادا لقوله تعالى: "قَاتِلُوا الَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَلَا بِالْيَوْمِ الْآخِرِ وَلَا يُحَرِّمُونَ مَا حَرَّمَ اللَّهُ وَرَسُولُهُ وَلَا يَدِينُونَ دِينَ الْحَقِّ مِنَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ حَتَّى يُعْطُوا الْجِزْيَةَ عَنْ يَدٍ وَهُمْ صَاغِرُونَ" (سورة التوبة، الآية: 29)، ولم تكن الجزية بالأندلس مقتصرة على الجانب النقدي فقط، بل شملت تقديم منتجات فلاحية، وقد حددت في بداية الوجود الإسلامي بالأندلس، إذ يشترط على الذمي تقديم دينار وأربعة أمداد من القمح وأربعة من الشعير وأربعة أقساط خل وقسط زيت (العذري، 1965: 5)، وكان يختلف جبي الجزية وفقا للفتات، فيؤخذ على الموسر ثمانية وأربعون درهما وعلى الوسط أربعة وعشرون درهما، أما العامل بيده يستثنى ويؤخذ منه اثنا عشر درهما كل سنة (يعقوب بن إبراهيم، 1979: 122).

كانت الجزية تؤخذ على ذمي المناطق التي فتحت صلحا، وبدأت في أوائل العهد الأموي بتقديم الذهب والفضة والمواد المتعلقة بالتجهيزات العسكرية كالدرع والخيول والسلاح كما حدث مع الأمير عبد الرحمن وحاكم وشقة (Huesca) سنة 228هـ/742م، لتغير بعدها وتصبح نقدا (ينظر التعليق رقم: 6). (حمادة محمد، 1986: 35).

4- عشور التجارة: وهي الضرائب التي تفرض على أموال التجارة الصادرة والواردة إلى الأندلس، تؤخذ مرة في السنة سواء من أهل الذمة أو من أهل دار الحرب القادمين إلى دار الإسلام عبر الثغور الإسلامية (لطوف عزاوي، 2018: 86/2)، وباعتبار التجارة موردا ماليا هاما لبيت المال أصبحت عشورها من أهم مصادر بيت المال في الأندلس، وساهمت بتضاعف الثروة، وزيادة مدا خيل الدولة، لذا فتحت أبواب الأندلس أمام التجار القادمين من المشرق والمغرب (لطوف عزاوي، 2018: 87/2)، لتصل مدا خيل

وارداتها مليون ديناراً أحياناً ولينعكس على الوضع الاقتصادي والاجتماعي وتبرز في المجتمع مظاهر الترف والرخاء (لطوف عزوي، 2018: 2 / 89).

1-2-2- ضرائب وضعية: وهي ضرائب عرفية مستحدثة، ابتدعها أمراء وخلفاء بنو أمية في فترة الأزمات لتغطية احتياجاتهم (قرني حسن، 2012: 334) واتخذت هذه الضرائب أشكالاً عدة:

1- **ضريبة المغرم:** جمعها مغارم وهي تسمية لضريبة فرضت على قرى وأرياف الأندلس عصر الإمارة (قرني حسن، 2012: 334) من قبل الأمير الحَكَم بن هشام الرَبِضي، كعقاب لهم على أخطاء أو تجاوزات ارتكبوها، وكانت هذه المغارم تدفع عينية للجباة (العياشي وردة، 2021: 729)، أو تدفع بالتقسيط كما هو الحال في اشبيلية (Sevilla) عهد الخليفة المستنصر والتي شكا أهلها ضيق الحال، فأمر الخليفة تقسيمها وفق إمكانيات الساكنة بها (الشتيري، 1997: 38 / 1)، غير أن هذه الضريبة قلّبت الأوضاع في الأندلس وأدت إلى تدمير الفلاحين منها كما جرى الحال بقرطبة (Cordoba) أيام الرَبِضي، وفي إقليم ماردة (Merida) أيام الأمير عبد الرحمن بن الحَكَم، الأمر الذي جعل بعض أمراء الأندلس يعملون على إسقاطها في عدة كور، وهو حال الأمير الحَكَم الرَبِضي (ابن حيان القرطبي، 2003: 114 / 2)، و الأمير المنذر بن محمد بعد توليه الحكم بقرطبة، و الخليفة الحَكَم المستنصر سنة (364هـ/ 984م) على جل أقاليم الأندلس (العياشي وردة، 2021: 729).

2- **ضريبة القطيع:** وهي ضريبة كانت تفرض على رؤوس المسلمين وعلى مختلف أموالهم من الغنم والبقر والدواب والنحل (ابن حزم، 1987: 176 / 3)، في الكور التي خرجت عن سلطة الدولة مقابل عدم مقاتلتهم وإبقائهم في مناطقهم، وكثرت هذه الضرائب أيام الفتن والاضطرابات الداخلية (ابن القوطية، 1989: 119).

3- **ضريبة الحشود:** وهي مبلغ مالي يفرض على جميع الرعايا في الكور الأندلسية، وخص بها أصحاب الضياع في الريف معونة للخليفة، وهي متعلقة بالجيش تؤخذ نقداً مقابل الإعفاء من الخدمة العسكرية (ابن الأبار، 1985: 10 / 2)، وقد فرضت هذه الضريبة أيام الأمير الحَكَم الرَبِضي حوالي سنة (184هـ/ 800م) لتسقط في عهد الأمير محمد في سنة (238هـ/ 852م) (بدر شلميطا، 1999: 1048 / 2)، وقد قدرت قيمة هذه الضريبة،

حسب ما أورده العذري، بما يفوق 17117 ديناراً (العذري، 1965: 125)، وهذا النوع من الضرائب تم إلغاؤه في عهد الحاجب المنصور بن أبي عامر وعوض بضريبة أخرى تعرف بالإقطاع، وذلك خدمة للجيش وتجنيد المرتزقة (قرني، 2012: 334).

4- ضريبة الإنزال: أو النازلة وهي مبلغ مالي يدفع من قبل أصحاب الأراضي التي يمر بها الخليفة وحاشيته وجنوده لتسديد النفقات (قرني حسن، 2012: 335)، وكان ذلك يتم على مستوى المدن والأرياف، وكانت تعرف أيضاً بضريبة الضيافة (رزقي عبد الرحمن، 2018: 271)، هذه الضريبة أثقلت كاهل الساكنة بعد تزايد نفقاتها وتأثيرها على مدخرات الفلاحين بها، سيما وأن عملية الإنزال كانت تتم لمرات متوالية خلال السنة، لينتج عنها التدمير والتمرد على السلطة الحاكمة مثلما جرى بطليطلة (Toledo) في سنة 259هـ/872م) (رزقي عبد الرحمن، 2018: 272).

5- ضرائب أخرى: والمتمثلة في ضرائب عشر الأطعمة، وضريبة الزيتون التي كانت تفرض على الأهالي، كما فرضت ضرائب على الأخشاب والقطران والزفت، وكانت تقدم لحساب دار الصناعة في الجزيرة الخضراء (Algeciras) (قرني حسن، 2012: 335).

وفي الأخير نستنتج أن هذا التنوع في الضرائب أثر كثيراً على علاقة ساكنة الأندلس بحكامهم، ولعل هذا ما يجسده قول ابن خلدون عن سياسة الدولة الجبائية، إذ أجزم فيه أن الدولة، بغض النظر إن كانت قد قامت على التعصب أو الدين، فإنها في أوائل عهدها تكثر فيها الجبائية وتقل الضرائب بحكم نشاط رعيتهما فيكثر فيها الإعمار، في حين لما تنتقل الدولة إلى الترف تصاب بالهرم فتكثر الضرائب وتقل الجبائية فيقل الاعتماد (ابن خلدون، 2004: 265).

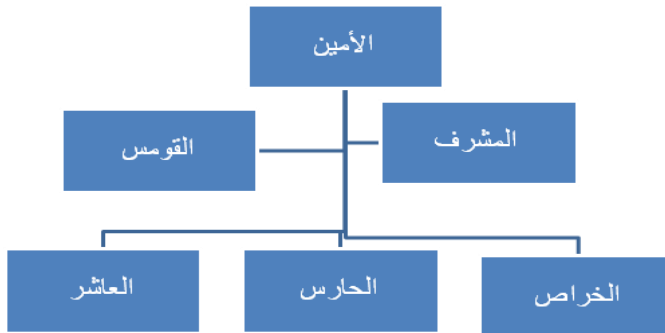
2- الهيئة الجبائية وإسهامات الجبائية في الحياة العامة للأندلسيين:

لما استقرت الأوضاع السياسية بالأندلس وعمَّ السلام، وعرفت البلاد ازدهاراً كبيراً ورخاء اقتصادياً مس الجانب الزراعي والتجاري والصناعي، ازدادت الأموال وكثرت الغنائم، وتحسنت أوضاع الفلاحين والعمال، وهيأت لهم الظروف لزيادة الإنتاج واستغلال أراضيهم (العباشي وردة، 2021: 705)، وأمام هذا الوضع عملت الخلافة الأموية على إرساء قواعد الدولة وتنظيم ميادينها، وقد أولت اهتماماً واسعاً بالجانب المالي لما له من أثر على تطور الدولة (مسعد محمد عبد الله، د ت: 54).

2-1- الهيئة الجبائية:

قسمت الأندلس إداريا إلى مجموعة من الكور، والتي بدورها شكلت أقاليمًا وأحوازا، وكل حوز أو قسم قسّم إلى نواحي وقرى وأرياف، وقد استوجب ذلك التقسيم وضع الدولة لنظام لامركزي لتسييرها لتضمن به الحكومة المركزية مراقبتها (قرني حسن، 2012: 337)، لا سيما الجانب المالي لما لموارد بيت المال من أهمية، فقد حرص بنو أمية وعلى رأسهم الخليفة عبد الرحمن الناصر على بناء جهاز إداري من ثقات الرجال موظفين وعمال وولاة يقيمون في حواضر الكور وقواعد المدن ممن تتوفر فيهم مهارات الحساب (خلف سالم بن عبد الله، 2003: 325)، إضافة إلى شروط أخرى لا يمكن التغاضي عنها والمتمثلة في حسن الخلق والأمانة والعدالة والإلمام بالشرعية الإسلامية ولا يكلفون الرعية مالا تطيقه (خلف سالم بن عبد الله، 2003: 332)، وهؤلاء الموظفون كانوا يشرفون على صغار الموظفين في الأرياف (قرني، 2012: 338)، ومن حكمة الخلفاء الأمويين وعلى رأسهم الخليفة عبد الرحمن الناصر، أنهم كانوا يغيرون أولئك العمال بين الفينة والأخرى وذلك للحفاظ على مصالح الدولة والمال العام ولئلا يتمكنوا من بسط نفوذهم على مناطقهم ويستغلوا مناصبهم لتحقيق مآربهم مما يؤدي إلى الفساد، وكان هؤلاء الجباة يجمعون الضرائب في الحقول والمطامير زمن الحصاد، وكانت تقام الخيام لاستلام العشور (ابن قوطية، 1989: 317).

والمخطط التالي يبرز المناصب الإدارية لأعضاء الهيئة الجبائية بريف الأندلس والذي تشكل من:



الشكل رقم 02: مخطط يمثل أعضاء الهيئة الجبائية بالريف الأندلسي

وكما هو موضح في المخطط:

-الأمين: والذي يعتبر أعلى رتبة إدارية على مستوى الأرياف، ويشرف على تسيير الشؤون المالية على مستوى الكورة (قرني، 2012: 338)، ويعمل على جمع الضرائب وخصم نفقات الموظفين وأجور الجنود، كما يقوم بإرسال ما استزاد من المال إلى الإدارة المالية بالحاضرة قرطبة (Cordoba) ويعمل تحت إشرافه صغار موظفي الإدارة المالية على

مستوى الأقاليم والأحواز (العايشي وردة، 2021: 707) ومن أبرزهم نجد:

1-المشرف: وهو موظف فرعي يتولى الشؤون المالية على مستوى الأقاليم والقرى ويعرف بالخازن (مؤنس حسين، د. ت: 44).

2-الخراص: وهو موظف يقوم بخرص الثمار والزروع وتقديرها لفرض الضرائب عليها في موسم جنمها، ومن بين تلك الزروع نجد الزيتون والنخيل والكروم (قرني، 2012: 339).

3-الحارس: أما الحارس فوظيفته هي مراقبة وحراسة الغلات خلال موسم حصادها إلى حين دفع ضرائبها، كما أسندت له مهمة حراسة المطامير والصوامع (دويدار يوسف، 1994: 233).

4-العاشر: في حين أن العاشر هو الذي تولى مهمة جمع الجبايات على مستوى الأقاليم والأرياف والقرى، والمتتمثلة في الزكاة من الزروع والماشية وغيرها، وقد لقب أيضا بالمصدق وقباض العشور وكذا الساعي (ابن قوطية، 1989: 106).

5-القومس: غير أن القومس (ينظر التعليق رقم: 7) أو ما لقب بالقومز، كانت له مهمة بمنأى عن المسلمين، حيث تولى شؤون المال الخاصة بالنصارى، فكان مسؤولا عن جباية الضرائب منهم، ويساعده في عمله صغار القمامسة على مستوى الأرياف، ويتم تعيينه عن طريق الانتخاب أو الاختيار من قبل جماعتهم (لطوف نوري، 2018: 33/2). إضافة إلى الوظائف سابقة الذكر كانت هنالك وظيفة إدارية غير خاضعة للدولة أو السلطة الحاكمة كانت تعرف بصاحب الضياع، يتم تعيينه من قبل الملاك لإدارة الضياع الخاصة بالأمراء والخلفاء وأبنائهم في الأرياف، ويقدمون الضرائب لبيت المال (قرني، 2012: 339).

إن هؤلاء الجباة رغم رقابة الدولة لهم واختيارهم وفق شروط دقيقة، غير أنه ظهر فيهم بعض الانحرافات والتجاوزات أظهروا من خلالها فساد سريرتهم، إذ استغلوا



المال العام واعتدوا على حرمة الملكية العامة والخاصة وأدخلوا المجتمع في مشكلات اقتصادية (زناتي محمد أنور، 2022: 12/207)، ففي عهد الحاجب المنصور محمد بن أبي عامر (370-392هـ/980-1001م) تم ضبط اختلاس خازن مال، أو ما يعرف بالأمين، لما يقارب ثلاثة آلاف دينار من خزينة الدولة ليتم معاقبته بالسجن (زناتي محمد أنور، 2022: 12/209)، ضف إلى ذلك ما عرف به الخراصون من ارتشاء ونهب للمال العام مستغلين في ذلك لوظائفهم، مما انعكس سلبا على تلك الأقاليم واستقرارها السياسي، فتفشيت الثورات بداعي التذمر من تلك السياسة، واستمر الوضع في أوساطهم حتى عهد ملوك الطوائف ثم العهد المرابطي (زناتي محمد أنور، 2022: 12/210).

2-2- إسهامات الجبابة وانعكاساتها على الحياة العامة:

إن غنى بيت المال الأموي والتنوع الطبيعي الذي تزر به الأندلس جعل الدولة تساهم في عملية البناء والتشييد والاهتمام بشؤون الرعية من خلال: كثرة الإنفاق على جميع المجالات، مصداقا لما ورد في حق الخليفة عبد الرحمن الناصر الذي كان يقسم الجبابة إلى ثلاثة أقسام ثلث مخصص للجند وثلث يختزن في بيت المال وثلث للبناء وهبة للأدباء والشعراء والفقهاء (البكري أبو عبيد الله، 2003: 2/59).

فانطلاقا من ذلك اعتمد بنو أمية على مال الجبابة في تفخيم سلطتهم واصطناع الموالي والصقالبة بغية توطيد نفوذهم، وبرز هذا في عهد الأمير الحَكَم بن هشام الذي أنشأ بلاطا إسلاميا ملوكيا أكثر فيه من الخدم والحشم، كما أصفى ألف فارس على باب قصره (لطوف نوري، 2018: 2/105)، ليحذو حذوه من بعده ابنه الأمير عبد الرحمن الأوسط والذي استكمل ما بدأه والده، باستحداثه وظائف جديدة ومناصب من وزراء وعمال كور وقواد ونظم الشرطة، وقام بإنشاء الأساطيل البحرية وبناء القصور والقلاع والأسوار والحصون والمدن (ابن قوطية، 1989: 62)، وشكلت الكور المجنّدة وغير المجنّدة المشكّلة للجيش الأندلسي، وبلغت نفقات الجيش عهد الخليفة عبد الرحمن الناصر 500000 دينار (مسعد محمد عبد الله، د.ت: 217)، وهذا المبلغ الكبير إن دل على شيء فإنه يدل على كثرة الإنفاق على الجيش بغية تكريس السلم والقضاء على التمردات التي ظهرت في بعض المناطق في عهده، ولا يمكننا إغفال النفقات التي منحت وقتها للقبائل في العدوّة المقابلة بغية عزلها عن المذهب الشيعي، وتقديمها الولاء للخلافة

الأموية في عهد الخليفة عبد الرحمن الناصر و الخليفة الحَكَمُ المستنصر، وقد بلغت هذه النفقات 10 آلاف دينار، إضافة إلى ما مقداره 15500 دينار من النفقات العينية المتمثلة في السلاح والكسب (ابن عذاري، 1980: 2/ 213). إن تزايد الإنفاق على الجانب العسكري ساهم سلبا في تناقص الجباية من جهة وظهور الفتن والثورات من جهة أخرى أدخلت الأندلس في مشاكل اقتصادية أثرت على العامة.

إن الحديث عن الإنفاق يقودنا إلى اهتمام الأمويين بالبناء والتشييد، فخصصوا ثلث الجباية لبناء المساجد والمدن الجديدة والحمامات والمتنزهات وعملوا على تعبيد الطرقات وحفر القنوات (ابن حيان، 1994: 134)، ومن أهم المساجد التي شيدت بالأندلس المسجد الجامع بقرطبة ومسجد الزهراء، ومن بين المدن التي شيدت خلال العهد الأموي مدينة الزهراء في عهد الخليفة الناصر (320هـ/936م) والتي أكدت المصادر أنها بنيت بثلث الجباية (المزايدة عمر زعل محمد، 2009: 219).

كان للتحصيل المالي الأثر البالغ في ازدهار المجتمع ورخائه الاقتصادي، فانتشر البذخ وعمَّ الترف ولجأ بعض الحكام الأمويين إلى الاهتمام بالشعراء والأدباء والجواري والمطربين، كما هو الحال في عهد الأمير عبد الرحمن الأوسط الذي أغضب جاريته طروب فلزمت مقصورتها، فأمر بسد باب حجرتها بالدرهم بغية إرضائها (المقري، 1949: 349/1)، وإعجاب الأمير عبد الرحمن بن الحَكَمُ بغناء زرياب فأمر ولاية الخزينة بدفع مبلغ ثلاثين ألف دينار الأمر الذي حز في نفوس المشرفين على بيت المال ورفضوا ذلك حفاظا على المال العام (ابن قوطية، 1989: 63).

غير أن هذا البذخ لم ينسهم طبقة العلماء والفقهاء في بلاطهم فكان لهم النصيب الوافر من نفقات بيت المال، إذ عمل البلاط الأموي على الإحسان إليهم وتقليدهم مناصب عدة، ولعل من أشهرهم يحيى بن يحيى الليثي وعيسى بن دينار الطليطلي وعبد الملك بن حبيب وغيرهم (لطوف نوري، 2018: 2/ 206)، واستمر الرخاء الاقتصادي إلى عهد الحاجب المنصور بن أبي عامر الذي شهد عصره ذروة الرفاهية، فتوفر المال للعامة والخاصة واستمر البذخ في الدولة العامرية ليصل الأمر بعبد الملك المظفر بن المنصور بإسقاط الجباية في جميع أقطار الأندلس في بداية حجابته (القحطاني، 1941: 341).

إن كان الإنفاق قد مس ساكنة المدن فهذا لا ينفي انعدامه في أرياف الأندلسية، إذ لا يمكننا التغاضي عن اهتمام السلطة برعيتهما زمن القحط والمجاعات والفيضانات وأيضا الأعيان بها، خاصة بعدما شهدته الأندلس من أزمات اقتصادية و انحباس الأمطار والجفاف تارة، والنزاعات والحروب والفتن والاضطرابات تارة أخرى، فسعت الدولة الأموية بتوزيع جزء من المال لإغاثتهم ومساعدتهم والتكفل بهم ومواساتهم في حاجتهم، وخير مثال على ذلك ما تصدق به الأمير الحَكَم من أموال كبيرة على الضعفاء والمساكين في المجاعة التي أصابت الأندلس في سنة (197هـ-812م)، وفي عهد الأمير محمد فعرف عنه إسقاطه لضريبة الحشود والعشور خاصة في سنوات القحط التي كانت سنوات (251هـ/865م) و (255هـ/868م)، و (260هـ/865م) والتي كثر بها الموت والغلاء، ومثى حذوه ابنه الأمير المنذر عند توليه السلطة، وغيرها من مراحل الحُكْم التي لم يتوانى أمراء بني أمية التخفيف على الرعية المغارم والمصارف، ويقول في ذلك عباس بن ناصح الجزيري (الحميداوي صباح خابط عزيز، 2014: 280):

نَكِدَ الزَّمَانُ فَأَمْنَتْ أَيَّامُهُ مِنْ أَنْ يَكُونَ بِعَصْرِهِ عُسْرُ
ظَلَعَ الزَّمَانُ بِأَزْمَةٍ فَجَلَا لَهُ تِلْكَ الْكَرِيمَةُ جُودُهُ الْغَمْرُ

رغم ما وفرته الجباية بضرائبها الشرعية من رفاهية للمجتمع الأندلسي، إلا إن الضرائب المبتدعة ساهمت في سخط ونفور العامة من قاطني القرى والأرياف من الدولة، خاصة بعد جور الجباة وتسلمتهم على الناس، ما ساهم في بروز ثورات داخلية، ومما زاد من تأجيج الوضع وبروز المعارضة هو تزايد حجم الضرائب وثقلها على سكان القرى والأرياف الذين هجروا أراضيهم بسبب تناقص غلاتهم من جراء عمليات الإنزال التي كانت تتم في أراضيهم (رزقي عبد الرحمن، 2018: 272).

عملت الجباية بشكل أو بآخر على تمويل الميزانية المالية للأندلس، وتحقيق الرقي الاقتصادي، غير أنها من ناحية أخرى ساهمت في التأثير على حياة الفلاحين حتى أن الضرائب أصبحت تشكل عبئا عليهم ساهم في نفورهم ونبتهم للإنفاق المالي.

- خاتمة:

عمل الأمويون في الأندلس على بناء دولة قوية المعالم، وفق قواعد وأسس إسلامية وطدت من خلالها وجودها ونظمت مؤسساتها وفق ما يخول لها البقاء والبناء

وأرست قواعدها المالية، لتصبح ملامح سيادتها وجبروتها بارزة من خلال قوتها العسكرية وتنظيماتها الإدارية والقضائية والمالية، وخير مثال على ذلك النظام الجبائي الذي كفل لها البقاء في رخاء اقتصادي لفترة زمنية طويلة وأسهم في تسيير مواردها المختلفة عبر أقاليمها وقراها.

إن النظام الجبائي يبرز لنا التنوع الكبير في الضرائب وسبل جمعها فمنها ما تعلق بالمحصول الزراعي والثروة الحيوانية كالزكاة والخراج ومنها ما تعلق بالأفراد كالجزية، ولعل هذا ما يتناسب وطبيعة الريف الأندلسي الزراعية، وضرائب أخرى أقرتها الخلافة أوقات الأزمات فمنها ما جاءت كعقاب للساكنة وأخرى كمساهمة لتسديد نفقات معينة، بالإضافة إلى إنفاق بعضهم من أجل السلم في فترة الحرب ولعل هذا التباين ألزم فلاحو الريف التعايش مع هاته الأعباء المالية.

عرف التحصيل الضريبي تفاوتاً بين مختلف فترات الخلافة وحتى الدولة العامةية فتباينت القيمة الجبائية، ومرد ذلك إلى سياسة كل خليفة تجاه رعيته واهتمامه بالجانب الفلاحي الذي يعتبر مصدر للدخل ومدى توفر عامل الأمن والاستقرار في المناطق الريفية والقروية، وأمام هذا التباين توجب على الخلافة وضع إدارة مالية لتسيير جانبها الضريبي بما يضمن الحقوق ويراعي الواجبات ويكفل السير الجيد لعملية القبض.

إن استحداث هذه الهيئة يعبر عن التسيير المحكم الذي تميزت به الأندلس خاصة وأنها وضعت نظام السجلات لتقييد تلك الإجراءات، غير أن هذا لا ينف وجود تجاوزات أظهرت فساد بعض موظفيها واعتدائهم على المال العام.

تعتبر الجباية وسيلة لجمع العائدات المالية وتسخيرها في البناء والتشييد وتحسين الوضع الاقتصادي للفلاحين من جهة وتحقيق التنمية من جهة أخرى واتضح ذلك من خلال دعم الخلفاء لمختلف الأنشطة من زراعة وصناعة ريفية وحتى التجارة، فشكلت أموالها مصدر لعمليات الإنفاق والتهئية سواء في البلاط الأموي أو على مستوى المدن وحتى القرى والأرياف في جوانب عدة عمرانية كانت أو عسكرية أو غيرها، وحتى في فترة الأزمات والكوارث الطبيعية.



رغم ما حققه التنظيم الضريبي من ايجابية على جميع مناحي الحياة بالصرح الأندلسي إلا أنه أثر سلبا على استقرار الريف خاصة بعد وضع الخلافة للضرائب الوضعية وتزايد العبء المالي على الفلاحين أمام كثرة الإنفاق على الجانب العسكري، الذي أسهم في تزايد نفوذ الجند وطغيان القلاع والحصون التي أثر على العمران الريفي وتسبب هذا في ظهور الثورات والفتن والنزاعات الأمر الذي أدى بالمزارعين إلى هجرة أراضيمهم بحثا عن الأمن وأدخل الأندلس في مشاكل اقتصادية.

التعليقات:

-التعليق 01: المد هو نوع من الأوزان يستعمل لكيال الحبوب، وهو مد شرعي والذي يقدر برطل ونصف، ومد كبير يقدر بأربعة أرطال (أبو الفضل محمد أحمد، 1996: 292).

-التعليق 02: القفيز هو مكيال يستعمل لتقدير كميات الأشياء الجامدة خاصة القمح، يبلغ القفيز 48 مُد أي 640 رطل (أبو الفضل محمد أحمد، 1996: 295).

-التعليق 03: الكورة هي كل صقع يشتمل على عدة قرى، ولابد لتلك القرى من قصبة أو مدينة أو نهر يجمع اسمها (الحموي، 1977: 36 / 1)، أما بروفنسال فيعرفها على أنها كلمة لاتينية تعني الإدارة الإقليمية، كانت تستعمل في المشرق ومصر ونقلها العرب الى إسبانيا عند فتحها ليتم تداولها (ليفي بروفنسال، 2002: 54 / 2).

-التعليق 04: الجلاب هي كلمة تدل على سوق الشيء من مكان لأخر، أي جلبه أو استجلابه ويعبر هذا اللفظ عن أشخاص الذين يجلبون الإبل والغنم بغية بيعها، (ابن المنظور: 3 / د ت)، وقد لقب الحاجب المنصور بهذا اللقب وذلك لكثرة اجتلابه للغنائم والسبايا من غزواته المختلفة وإغراقه للرعية بالهدايا والعطايا حتى أنه حين توفي خرجوا يصيحون "مات الجلاب". (القحطاني علي أحمد عبد الله، 1941: 254).

-التعليق 05: القِسْطُ بالكسر وهو العدل، والقِسْطُ مكيال، وهو نصف صاع، ويعتبر أقوم الموازين، كان يستعمل لكيال السوائل من زيت وعسل، ويساوي القسط ثلاثة أرطال (ابن المنظور، د.ت)، 101 / 12، السقطي أبو عبد الله المالقي الأندلسي، د.ت: 13)

-التعليق 06: مع بداية القرن الخامس الهجري (11م) وانفلات الوضع السياسي، وبتروزالانقسام بالأندلس بظهور ملوك الطوائف، أصبح المسلمون يقدمون مبالغ مالية أو ضرائب عرفت بضريبة الباريا -أو ما اصطلح عليها أيضا بالإتاوة- لملوك الممالك النصرانية في شمال شبه جزيرة إيبيريا (بوالصوف فضيل، 2019: 530 / 20).



كانت تقدر ضريبة الباري بالذهب مقابل تقديم ملوك النصارى لخدمات عسكرية للملوك الطوائف، وتم من خلال هذه الضريبة إحداث تقارب مسيحي إسلامي لم يسبق له مثيل (بوالصوف فضيل، 2019: 20/ 530)، بحيث لجأ ملوك الطوائف في تلك الحقبة إلى الاستعانة بالملوك الأسبان من أجل توطيد نفوذهم ومساعدتهم في صراعاتهم ضد بعضهم البعض) السرجاني راغب الحنفي، د ت: 3/ 8)، والأمثلة في هذا السياق كثيرة ومتعددة نورد منها استعانة ملك طليطلة (Toledo) المأمون بن ذي النون بفارديناند الأول (Ferdinand I) من أجل استعادة مدينة وادي الحجارة مقابل مبلغ مالي، وكذلك المقتدر بن هود الذي طلب المعونة من ملك قشتالة (Castile) ألفونسو السادس (Alfonso VI) سنة (468هـ/ 1075م) لغزو بلنسية (Valencia) (عنان محمد عبد الله، 1997: 2/ 94)، وكانت الباري تقدم ذهباً للنصارى بعد الجباية التي كانت تجمع من الساكنة خلال تلك الحقبة (ابن كردبوس، 1971: 77). هذه الضريبة كان لها الأثر البارز في تزايد طمع ونفوذ النصارى، والتطلع إلى استرجاع الأندلس في إطار حروب الاسترداد، لكن الوضع لم يستمر خاصة مع الوجود المرابطي، إذ استطاع المرابطون تخلص الأندلس من النفوذ النصراني والحكم الجائر للملوك الطوائف (ابن الكردبوس، 1971: 107).

-التعليق 07: القومس هي كلمة لاتينية COMES تعني نديم الملك، أطلقت الكلمة على وجهاء القوم، أما في الأندلس فكان يمثل زعيم الذميين ومستخرج خراجهم (ابن العذري، 1965: 7).

قائمة المصادر والمراجع:

- 1- ابن الأبار القضاعي محمد بن عبد الله بن أبي بكر (ت 658هـ/ 1260م)، (1985)، الحلة السراء، تحقيق حسين مؤنس، ج 2، ط 2، القاهرة، دارالمعارف.
- 2- ابن القوطية أبو بكر (ت 367هـ/ 977م)، (1410هـ/ 1989م)، تاريخ افتتاح الاندلس، تحقيق إبراهيم الأبياري، ط 2، القاهرة، دار الكتاب المصري.
- 3- ابن الكردبوس عبد الملك بن قاسم التوزري (ت بعد 575هـ/ 1179م)، (1965-1966)، تاريخ الأندلس، تحقيق أحمد مختار العبادي، د ط، مدريد، صحيفة معهد الدراسات الإسلامية، المجلد 13، ص ص 7-126.
- 4- ابن بسام أبو الحسن الشنتيريني (ت 542هـ/ 1147م)، (1997)، الذخيرة في محاسن أهل الجزيرة، تحقيق إحسان عباس، مج 1، د ط، بيروت، دار الثقافة.



- 5- ابن حزم علي بن سعيد القرطبي الظاهري (ت 456هـ/ 1063م)، (1987)، الرسائل، تحقيق إحسان عباس، ج 3، ط2، بيروت، المؤسسة العربية للدراسات.
- 6- ابن حوقل أبو القاسم النصيبي، (1992)، صورة الأرض، د. ط، بيروت لبنان، دار مكتبة الحياة.
- 7- ابن حيان القرطبي، (1415هـ/ 1994م)، المقتبس من أنباء أهل الأندلس، تحقيق محمود علي مكي، دط، مصر، لجنة إحياء التراث الإسلامي.
- 8- ابن حيان القرطبي، (1424هـ/ 2003م)، السفر الثاني من كتاب المقتبس، تحقيق محمود علي مكي، ط1، الرياض مركز الملك فيصل للدراسات والبحوث الإسلامية.
- 9- ابن خلدون عبد الرحمن (ت 808هـ/ 1406م)، (1424هـ- 2004م)، +المقدمة" ديوان المبتدأ والخبر في تاريخ العرب والبربر ومن عاصرهم من ذوي الشأن الأكبر، د ط، بيروت، لبنان، دار الفكر للطباعة والنشر.
- 10- ابن عذاري المراكشي أبو العباس، (1980)، البيان المغرب في أخبار الأندلس والمغرب، تحقيق ج. س كولان وليفي بروفينسال، ج 2، ط2، بيروت، دار الثقافة.
- 11- ابن غالب، (1374هـ/ 1955م)، فرحة الأنفس، تحقيق لطفي عبد البديع، م1، ج1، مجلة معهد المخطوطات العربية، ط2، جامعة الدول العربية.
- 12- ابن منظور أبو الفضل جماد الدين محمد بن مكرم الإفريقي المصري، (د ت)، لسان العرب، ط1، بيروت، دار صادر.
- 13- أبو الحسين أحمد بن فارس بن زكريا (ت 395هـ/ 1005م)، (د ت)، مقاييس اللغة، تحقيق وضبط عبد السلام محمد هارون، د ط، بيروت، دار الفكر للطباعة والنشر.
- 14- أبو الفضل محمد أحمد، (1996)، شرق الأندلس في العصر الإسلامي (515-686هـ/ 1121-1287م)، د ط، مصر، دار المعرفة الجامعية.
- 15- البكري أبو عبيد الله بن عبد العزيز بن محمد المتوفي (447هـ/ 1055م)، (1424هـ/ 2003م)، المسالك والممالك، تحقيق جمال طلبة، ج 2، ط1، بيروت لبنان، دار الكتب العلمية.
- 16- الحميد اوي صباح خابط عزيز سعيد، (2014)، الأحوال الاجتماعية والاقتصادية لأعيان الاندلس في عهدي الامارة والخلافة ((138-422هـ/ 755-1030م)، ط1، بغداد، دار ومكتبة عدنان.

- 17- الخلف سالم بن عبد الله، (1424هـ/2003م)، نظم حكم الأمويين ورسومهم في الأندلس، ط1، المدينة المنورة، الجامعة الإسلامية.
- 18- الزمخشري أبو القاسم محمود بن عمرو بن أحمد (ت 538هـ/1143م)، (1419هـ/1998م)، لسان البلاغة، تحقيق باسل عيون السود، ج 1، ط 1، بيروت لبنان، دار الكتب العلمية.
- 19- السرجاني راغب الحنفي، (د ت)، الأندلس من الفتح إلى السقوط، ج 8، د ط.
- 20- السقطي أبو عبد الله محمد بن أبي محمد المالقي الأندلسي، (1931)، رسالة في آداب الحسبة، نشره ج. س. كولانوليفي بروفنسال، باريس، مكتبة ERNEST LEROUX
- 21- العذري أحمد بن عمر بن أنس المعروف بالدلائي، (1965)، نصوص عن الأندلس من كتاب ترصيع الأخبار وتنويع الآثار والبستان في غرائب البلدان والمسالك إلى جميع الممالك، تحقيق عبد العزيز الأهواني، د ط، مدريد، معهد الدراسات الإسلامية.
- 22- العياشي وردة بلقاسم، (2021)، أثر استثمار أموال الزكاة في التنمية مقارنة تاريخية لنظام الجباية في العهد الأموي بالأندلس (138-422هـ/755-1031م)، مجلة كلية الدراسات الإسلامية والعربية، الاسكندرية، المجلد 3، العدد 37، ص ص 649-744.
- 23- الفراهيدي الخليل بن أحمد بن عمرو بن تميم (ت 170هـ/786م)، (د ت)، العين، تحقيق مهدي المخزومي وإبراهيم السامرائي، ج 6، د ط، دار ومكتبة الهلال.
- 24- القحطاني علي أحمد عبد الله، (1981)، الدولة العامة دراسة سياسية وحضارية (368-399هـ/978-1009م)، رسالة لنيل درجة الماجستير في التاريخ الاسلامي، جامعة أم القرى، المملكة العربية السعودية.
- 25- القلقشندي الشيخ أبو العباس أحمد (ت 821هـ/1418م)، (1338هـ/1919م)، صبح الأعشى في صناعة الإنشا، ج 13، القاهرة، المطبعة الأميرية.
- 26- الماوردي أبو الحسن علي بن محمد (ت 450هـ/1058م)، (1409هـ/1989م)، الأحكام السلطانية والولايات الدينية، تحقيق مبارك البغدادي، ط 1، الكويت، دار ابن قتيبة للنشر.
- 27- المجذب رفعت، (1971)، المالية العامة، ج 2، د ط، القاهرة، دار النهضة.
- 28- المزيدة عمر زعل محمد، (2009) الحياة الاقتصادية عهد الخلفه الناصر، رسالة للحصول على درجة الدكتوراه في التاريخ، جامعة مؤتة، الأردن.



- 29-المقري أحمد بن محمد (ت 1041هـ/ 1631م)، (1949)، نفح الطيب من غصن الأندلس الرطيب وذكر وزيرها لسان الدين بن الخطيب، تحقيق محي الدين عبد الحميد، ج 1، ط 1، بيروت، دار صادر.
- 30-بدرو شالميطا، (1999)، صورة تقريبية للاقتصاد الأندلسي، ترجمة مصطفى الرقي مجلة الحضارة العربية الإسلامية، تنسيق سلمى الخضراء الجيوسي، مركز دراسات الوحدة العربية ج 2، ص ص 1041-1062.
- 31-بروفنسال ليفي، (2002)، تاريخ اسبانيا الاسلامية من الفتح الى سقوط الخلافة القرطبية(711-1031م)، مج 2، ج 1، ط 1، القاهرة، المجلس الاعلى للثقافة.
- 32-بوالصوف فضيل، (2019)، ضريبة الباريا+PARIA في الأندلس في عصر ملوك الطوائف خلال القرن 5هـ/ 11م، مجلة المعارف للبحوث والدراسات التاريخية، جامعة الواد، المجلد 5. العدد 20، ص ص 521_546.
- 33-حبردان طاهر حيدر، (1999)، الاقتصاد الاسلامي المال الربا الزكاة، ط 1، عمان، دار وائل.
- 34-دويدار حسين يوسف، (1414هـ/ 1994م)، المجتمع الأندلسي في العصر الأموي (138-422هـ/ 755-1030م)، ط 1، مطبعة الحسين الإسلامية.
- 35-رزقي عبد الرحمن، (1439-1438هـ/ 2017-2018)، طرق الزراعة ووسائل الري في الأندلس عهدي الإمارة والخلافة (138-422هـ/ 750-1031م)، رسالة دكتوراه منشورة لنيل شهادة الدكتوراه في تاريخ المغرب الاسلامي في العصر الوسيط، جامعة تلمسان، الجزائر.
- 36-زناتي محمد أنور، (2022)، اختلاس المال العام في الأندلس (138-756هـ/ 897-1492م)، مجلة عصور الجديدة، جامعة وهران، المجلد 12، العدد 1، ص ص 203_228.
- 37-عنان محمد عبد الله، (1417هـ/ 1997م)، دولة الإسلام في الأندلس، ج 2، ط 1، القاهرة، مكتبة الخانجي.
- 38-قرني حسن، (2012)، المجتمع الريفي في عصر بني أمية (138-422هـ/ 756-1031م)، ط 1، القاهرة، المجلس الأعلى للثقافة.
- 39-لطوف نوري العزاوي، (2015)، النظام المالي والنقدي بالأندلس عهد الفتح والولاية (92-138هـ/ 710-755م)، ج 1، ط 1، عمان، الوراق للنشر.
- 40-لطوف نوري العزاوي، (2018)، النظام المالي والنقدي بالأندلس عهد الإمارة الأموية (138-316هـ/ 755-929م)، ج 2، ط 1، عمان الوراق للنشر.



- 41-مالك بن أنس، (1985)، الموطأ، تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي، الباب 17، د ط، بيروت، إحياء التراث العربي.
- 42-مسعد محمد عبد الله، (د ت)، النظم المالية في الأندلس عهد الدولة الأموية (138-422هـ/ 756-1031م)، جامعة المنوفية، السويس مصر.
- 43-مؤنس حسين، (د ت)، فجر الإسلام، ط 2، القاهرة، دار الرشاد.
- 44-يعقوب بن إبراهيم أبو يوسف (ت 182هـ/798م)، (1979)، كتاب الخراج ضمن موسوعة الخراج، د ط، بيروت، دار المعرفة للطباعة والنشر.